لزوم الدور في عملية تفسير القرآن الكريم وأثره في المعنى

الدكتور شبايكي أجمعي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة

توطئة:

يقضي دارس العلوم الدينية الإسلامية كل وقته إما مع النص القرآني وإما مع تفسيره ـــ بكل ما تتضمنه عملية تفسير النص القرآني من علوم تأملية وعلوم إنتاجية (علوم للقرآن وعلوم في القرآن، وعلوم حول القرآن)[1] ـــ ويأخذ القرآن في هذا التَّمثُّل نقطة الارتكاز التي تتأسس عليها كل الدراسات الدينية الإسلامية، في صورة المهيمن الذي ينأى عن كل مساعي الاحتواء، والمُتَمَنِّع الذي يرفض كل محاولات التدجين، ومع تطور النظريات والمناهج الحديثة في الدراسات الهرمنيوطيقية انصب البحث حول كينونة النص، وحدوده البنيوية، وخصائصه التي تميزه عن الذات القارئة، فيما يسمى بالكشف عن علاقة الذات بالنص المعروض للفهم، وهو ما تسعى إليه الهرمنيوطيقا بإعادة " الكشف عن الذات التي تستند إليها عمليات المعرفة"[2]، حيث انتهى الفكر إلى

---

[1] ـــ من تصدير محمد واعظ زاده الخراساني ـــ مدير قسم القرآن بمجمع البحوث الإسلامية وأستاذ علوم القرآن والحديث بكلية الالهيات والمعارف الإسلامية بجامعة مشهد ـــ لكتاب نصوص في علوم القرآن : التزول / تأليف علي الموسوي الدارابي ؛ بمجمع البحوث الإسلامية: مشهد ـــ إيران ـــ، 2002 .

[2] ـــ اللغة والتأويل مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي: عمارة ناصر، دار الفارابي، بيروت ـــ لبنان ـــ الطبعة الأولى (1428هـ/2007م)، ص 15.

قناعة مفادها: أن مجرد قراءة النص لا يكفي لتأسيس الفهم، بل لابد من قبليات معرفية يُفصِح عنها الحضور التَشَخُّصَاتي للقارئ عند كل مرحلة من مراحل الفهم أوالتفسير، منتجة في نهاية المطاف فهما خصوصيا يرتبط أساسًا تاريخيا بالمكان والزمان اللّذين تولّد فيهما.

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن النص يحمل في ثنايا ألفاظه وعباراته خصوصية ترتبط هي أيضا تاريخيا بالمكان والزمان اللّذين أنتج فيهما، لأن "أي نص هو في الواقع قراءة للواقع[1] .

إذًا لقد برز للسطح عنصر ثالث في عملية التفسير يزاحم المفسر والنص، وهو ما يسمى بـــ (القبليات) حيث في حركة المفسر ذهابا وإيابا بين النص والقبليات عبر المراحل المختلفة للتفسير، تتكوّن علاقة تأويلية (هرمنيوطيقية) بين المفسر والنص، ويبرز في عملية الفهم ذلك الدور التسلسلي التأويلي المنغلق، وتتأسس جدليات تأويلية متعددة في من له سلطة الفهم والتعبير عن مراد المُخَاطِب، وفي خضم تلك المراجعات التأويلية يُطرح أيضا سؤال الحقيقة: ما مدى وثوقية الدلالة المستنبطة من النص ضمن هذه العملية التأويلية الصرفة؟

وتتجلى أهمية هذه القضايا أكثر عندما يكون النص المعروض للتفسير هو نص إلهي متعال يتصف بالكمال، هو (القرآن الكريم).

---

[1] ـــ نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال: حسين خمري، منشورات الاختلاف، الجزائر ـــ الجزائر العاصمة ـــ الطبعة الأولى (1428هـــ ـــ 2007م)، ص 41.

القرآن الكريم من الصوت إلى الكتابة:

لا شك أن النص القرآني عالم من الحقائق المستترة وراء الألفاظ والتراكيب، يمثل خطابا إلهيا* انتقل إلى الكتابة بقصد تحويله إلى مادة، الغرض منها التثبيت والحفظ، وجَعل الخطاب في منأى عن التلاشي والتلف، بحيث يمكن نقله إلى الغائب وتكراره واسترجاعه في كل مكان وزمان، فالكتابة تعني التقييد، والتسجيل، والتدوين، والتخليد "فربَّما كان الكتابُ هو الناتئ، وربّما كان الكتابُ هو الحفر، إذا كان تاريخاً لأمر جَسيم، أو عهداً لأمرٍ عظيم، أو مَوعظةً يُرتَجى نفعُها، أو إحياءَ شرفٍ يريدون تخليد ذكره، أو تطويل مدته...وأقول: لولا الخطوطُ لبطَلت العهودُ والشروطُ والسِّجلاَّتُ والصِّكاك، وكلُّ إقطاعٍ، وكلُّ إنفاق، وكلُّ أمان، وكلّ عهدٍ وعَقْدٍ، وكلُّ جِوارٍ وحِلف"[1]، غير أن الخطاب في انتقاله إلى الكتابة يَفقد مستويات في الفهم؛ يقول محمد عبده: "إن السامع يفهم 80 في المائة من مراد المتكلم، والقارئ لكلامه يفهم منه 20 في المائة على ما أراد الكاتب"[2].

وذلك أن غياب المخاطِب يُفقد النص مستويين في الفهم:

1ـــ مستوى الفعل اللاتعبيري: فللخطاب مستوى لاتعبيري يتعلق بالمُخاطِب ولا يندرج في الكتابة، لكن له أثر مساعد على فهم المُخاطَب، وهو ما يُشار إليه بالقوة

---

* ـــ يختلف الخطاب الإلهي عن الخطاب البشري من حيث أنه يأخذ من المخاطب صفة الإطلاقية والتجرد وعدم الحدوث (ليس كمثله شيء).

[1] ـــ ينظر كتاب الحيوان للجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، الناشر دار الجيل، لبنان ـــ بيروت ـــ (1416هـ- 1996م)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج1/9.

[2] ـــ تفسير المنار: محمد رشيد رضا، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة النشر: (1990م) ج1/13.

الإيمائية التي تتشخص في سماتٍ أو إشاراتٍ أو نبرةٍ لا تلفظ، ولكن تُقدّم خطابا أكثر إقناعا.

2ـــ مستوى الفعل التعبيري المولّد: ما نفعله بكوننا نتكلم، ويقصد به ما يولده التعبير في السامع من انفعالات (خوف أو رجاء أو رحمة أو غضب...الخ)"[1]

ليس هذا فقط فغياب واقع النزول يفقد النص مستويين آخرين:

1ـــ مستوى الظرف الزمكاني (أو التاريخي).

2ـــ مستوى حال المخاطَب.

وقد عبر عنهما جمال الدين الأفغاني بالمناسبات[2] حيث إن: "للتخاطبات مناسبات ترد بمطابقتها، ولا تكاد تعلم إلا للقائل، ومن ثم كان التحقيق أن الألفاظ لا تفيد اليقين بمدلولاتها، لكثرة تطرق الاحتمال، فلا سبيل إلا إلى الاستدلال، وتأويل ما يبدي بظاهره نقصا إلى ما يفيد الكمال"[3].

---

[1] ـــ يمثلان إضافة إلى مستوى الفعل التعبيري أو الافتراضي (فعل القول) نظرية فعل الكلام عند الكاتبين أوستين وسيرل. بول ريكور: من النص إلى الفعل أبحاث التأويل، دار الأمان، المغرب ـــ الرباط ـــ ط. الأولى (1425هـ/2004م) ترجمة محمد برادة وحسان بورقية، ص 73.

[2] ـــ تعرف في علوم القرآن بعلم أسباب النزول، وهو علم على أهميته لم يحظ باهتمام يكفي للإحاطة بجميع آي القرآن الكريم، وما نقل منه أكثره ضعيف لا يثبت.

[3] ـــ التعليقات على شرح العقائد العضدية، جمال الدين الأفغاني، الناشر: مكتبة الشروق الدولية، مصر ـــ القاهرة ـــ ط. الأولى (1423هـ / 2002م)، إعداد وتقديم: سيد هادي خسروشاهي، ص 161.

ولأن القرآن الكريم يجعل من مادة اللغة أداة تواصله ومن الكتابة وسيلة لحفظه، فإنه يعتريه ما يعتري الخطاب وفي أثناء انتقاله إلى نص مكتوب؛ فيفقد مستويات أربعة من الفهم.

1. غياب المخاطِب (المتكلم الأول الله أو الرسول المكلف بتبليغ الرسالة وتبيينها).
2. غياب الفعل التعبيري المولد.
3. غياب مستوى الظرف التعبيري.
4. غياب مستوى حال المخاطَب المقصود بالخطاب.

عبر هذه الشقوق والتصدعات المفهومية التي تنشأ عن عملية الانتقال والتحويل من الخطاب إلى النص، يتولد التأويل كإجراء يسعى المُؤَوِّل فيه إلى ترميم وإعادة ما تم فَقدُه.

نشوء الدور في عملية التأويل:

من غير شك أن القارئ للنص القرآني يتشارك مع المصدر المنشئ في تلك الرموز والعلامات المشكلة للغة التواصل، إلا أنه لا يتقاسم معه صفاته المتعالية (بكل ما تحمله الذات المتعالية من تجرد وإطلاقية).

هذا من جهة ومن جهة ثانية: يتعذر عليه ملامسة الواقع الذي أنتج النص، وبالتالي فالقارئ يحتاج لفك خزائن النص إلى خبرة وتأمل "يقول فالديس **Valdes (Mario)**: فإن النص يتكون من: الشكل، والتاريخ، وخبرة القراءة، والتأمل الذاتي للمؤوِّل"[1].

---

[1]ـــ في الهرمنيوطيقا الفينومولوجية ودراسة الأدب، فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامر: لعادل مصطفى، ط. رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ـــ مصر ـــ الطبعة الأولى (2007)، ص 20.

تلك الخبرة والتأمل هي التي تعمل على تشكيل الدور التأويلي في عملية التفسير حيث "أن لكل باحث أو محقق، سواء كان مجال عمله خاص بالتفسير أم بشيء آخر، قبليات ومعلومات أولية حول الموضوع الذي يريد دراسته، والمعرفة الجديدة المنبثقة عن عمليات التفسير أو عمليات التبيين، تستند دائما إلى قبليات معينة تبدأ باستعمال هذه القبليات، ولا تكون إلا بها، وهذه نقطة تكتسب أهمية بالغة لمتابعة كيفية فهم النصوص، وأن هذه القبليات تتأسس على توسعة دائرة المطالعة ومضاعفة المعلومات حول الموضوع، مما يجعل منها قبليات أساسية تدفعه إلى مزيد من المطالعة، فتتضخم القبليات حتى تتقوى الإحاطة بالموضوع، وأنه من البين جدا أن هذه الحركة تستبطن نوعا من (الدور) و(المراجعات) وهو ما نسميه بالدور (الهيرمنيوطيقي). وأن المرحلة الثانية اللاحقة التي تواجه الباحث، تتمثل في تقييم ودراسة المصادر والاقتباس منها، وهذه المرحلة أيضا تنطوي على دور هيرمنيوطيقي لأن الباحث يقوم بالموازنة والمقايسة، لينتقل إلى مرحلة التأليف وهي دور هيرمنيوطيقي بامتياز أيضا لأنه وفي هذه المرحلة يتم وضع الهيكل العام ويتم تغيير مواقع العناوين بشكل يضمن بنية النص وفق المنظور المتبنى عند الباحث"[1].

فالمفسِّر إذًا يؤدي عملية التفسير عبر مستوياتها الثلاثة (تلاوة النص، فهم النص، شرح النص) بخبرته المعرفية وتأمله الذاتي، وهو ما يجعل من التفسير عملية تأويلية

---

[1] ـــ مدخل إلى علم الكلام الجديد: محمد مجتهد شبستري، في حوار معه حول كتابه (هيرمنيوطيقا الكتاب والسنة)، الناشر: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ـــ بيروت ـــ تاريخ النشر 1421هـ/2000م، ص 131.

بامتياز، حيث يكشف لنا تفاعل تلك المستويات مع عناصر التفسير الثلاثة (النص، المفسر، القبليات) أدوارا تأويلية وعمليات دياليكتيكية[1] متعددة.

أولا ــ مرحلة التلاوة:

إن انتقال الخطاب القرآني إلى نص مكتوب منعه من الإفصاح عن نفسه وجعله مادة صامتة جامدة، واستلزم البحث عن ذاك المتواري والمسكوت عنه الذي أحيل على الصمت بسلطة الكتابة تحقيق السماع والإصغاء أولا للنص، فكما أن على السامع أن ينصت للمخاطِب لا أن يتكلم فكذلك القارئُ عليه أن لا يتكلم بل يصغي للنص، ألا يفسِّر بل يفهم المعاني التي تجلت وأسفرت عن نفسها بفعل القراءة، وهذا لا يتحقق إلا بتلاوة النص أولا.

هذه العملية هي عملية إعادة إنتاج الخطاب، أو لنقل: هي عملية إعادة النسق المكتوب إلى نسقه الأصلي كصوت مسموع مثلما نطق به رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، يساعد القارئُ فيها النصَّ على استعادة ما فقده حين تحول إلى كلمات مكتوبة، ويمكّنه من التحدث من جديد، منتجا "قراءة تسمح للنص أن يوجد مرة ثانية بوصفه حدثا شفاهيا ذا معنى يحدث في الزمان، وجودا يمكّن لطبيعته وتكامله الحقيقي أن يتألق ويضيء"[2].

غير أن عملية إعادة الإنتاج هذه، تتطلب من القارئ أن يعي أولا معنى الكلمات التي يعبر عنها صوتا، فالنّص أمامه ما هو إلا رموز جامدة لا إشارة فيها ولا نبرة ولا نغمة، والسؤال هنا: هل يقرأ القارئ أولا ليفهم؟ أم عليه أن يفهم أولا ليقرأ؟

---

[1] ــ دياليكتيكية Dialectique: هي في معناها العام جدل أو جدلية، موسوعة لالاند الفلسفية: م1/272.

[2] ــ فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقا: عادل مصطفى، الناشر: ص 40.

تمثل هذه العملية مفارقة غامضة: فأنت لكي تقرأ لابد لك من أن تفهم مقدما ما سيقال، ولكن هذا الفهم ينبغي أن يأتي من القراءة، هاهنا تبدأ في البزوغ تلك العملية الدياليكتيكية المعقدة التي تشتمل عليها عملية القراءة، حيث "من الضروري أن نفهم شيئا ما لكي نعبر عنه، إلا أن الفهم نفسه يأتي من القراءة المؤوَّلة من التعبير"[1].

هنا تظهر معنا إشكالية المطابقة، التي تقتضي أن يكون الشيئان متماثلين ولكن النوع نفسه بحيث ينطبق أحدهما على الآخر.

سوف نلتمس حل هذه الإشكالية من الفلسفة الكانطية التي قدَّمت لنا حلا معقولا لإشكالية المطابقة بين الحقيقة والواقع، وذلك بتطبيق فلسفته في الكتاب التكويني* على موضوع بحثنا (الكتاب التدويني أو النص)، فنقول: إننا لا نفهم إلا بعد أن نسمع أو نبصر، من حيث أن المعرفة تبتدئ بالحواس، أي بأشكال الحروف

---

[1] ــ المصدر نفسه: ص 39.

* ــ وفلسفة كانط في حل إشكالية المطابقة بين الحقيقة والواقع: أن الحقيقة لا توجد لا في الفكر ولا في الواقع على نحو مسبق و جاهز، بل يتم بناؤها من الأحاسيس بالعقل؛ حيث إن كل معارفنا تبتدئ بالحواس، فالتجربة الحسية تزودنا بما يسميه (كانط) مادة المعرفة أي ما يتعلق بأشكال الأشياء وألوانها وأحجامها وتوالي الظواهر أو تآنيها أو تعاقبها ولكن هذه المعطيات تبقى مفككة وغير منظمة، ولهذا لا بد من تدخل العقل بما يتضمنه من مفاهيم حتى يعطي لتلك المدركات الحسية طابعا منظما من خلال استعمال مجموعة من المفاهيم مثل الوحدة والكثرة والعلاقات السببية، لأن عقل الإنسان ليس لوحا جامدا من الشمع تكتب عليه الأحاسيس والتجربة إرادتها المطلقة والمتقلبة، وليس سلسلة من الحالات العقلية. إنه عضو نشيط يسبك وينسق الإحساسات إلى أفكار، عضو يحول ضروب التجربة المشوشة وغير المنظمة إلى وحدة من الفكر المنظم المرتب. قصة الفلسفة: ول ديورانت، مكتبة المعارف، لبنان ــ بيروت ــ، الطبعة السادسة (1408هـ/1988م) ترجمة فتح الله محمد المشعشع. ص 335.

ورموزها، وترابطها وتعاقبها، لكن هذه الرموز والأشكال، تبقى مفككة غير منتظمة لا تزودنا بالفهم، ولهذا لا بد من تدخل العقل بما يتضمنه من مفاهيم سابقة حتى يعطي لتلك الرموز والإشارات التي أحيلت إليه من طرف الحواس طابعا منظما، من خلال استعمال مجموعة من المفاهيم مثل الإفراد والتكثير، والتذكير والتأنيث، والحقيقة والمجاز...وغيرها من العلاقات الترابطية، لأن الفهم لا يوجد جاهزا في النص ليكتب على العقل ما يشاء، ولا هو سلسلة من الحالات العقلية المجردة في عقل القارئ، إنما الأحاسيس تزودنا بما يسميه (كانط) مادة المعرفة، فالفهم بناء يتم تشييده من المدركات الحسية (الرموز والإشارات النصية) بالعقل*.

ما الذي يعنيه هذا الكلام؟ يعني أن **قراءة النص هي نفسها ظاهرة تأويلية**؛ يقوم فيها العقل ببناء الأفكار من الألفاظ ومعانيها، وهذه هي أولى مراحل التأويل (أي **تأويل التلاوة**).

وتكشف لنا هذه العملية دوراً تأويلياً (هرمنيوطيقي) أوّل بين النص القرآني والمفسر، حيث أن المفسر لا يُقبِل على النص القرآني خاويا صفر اليدين بل محملا بمعارف وقبليات هي من مستلزمات القراءة، والنص القرآني بدوره يقوم بتوسعة تلك **القبليات وتضخيمها معرفيا.**

في هذه المرحلة من التأويل يَحضُر واقع المفسر بقوة كطرف خارجي ثالث في عملية التفاعل في حين تختفي السياقات الزمانية والمكانية للنص التي ساهمت في إنتاجه وظهوره، لِيَبرُز دور القارئ أكثر ويختفي معنى النص وراء الرموز الحرفية والأشكال والتراكيب اللفظية.

---

* ــ باعتبار أن المعرفة لا تتحقق إلا بثلاثة وسائل: سمع وبصر وعقل.

ثانيا ـــ مرحلة الفهم:

لا يتوقف الفهم عند تلاوة الحروف والكلمات، لأن الكلمات لا تبوح بكل شيء، ولأن المعنى يستتر ويتوارى خلف الألفاظ والتراكيب فيحتاج المفسر دائما إلى البحث عنه، وصورة هذا الخفاء في المعنى أننا لا نسمي الأشياء إلا عندما نضطر إلا تمييزها عن غيرها، ولهذا وُضعت لكل الأشياء أسماء*، لكن هذه الأشياء لا تتحقق تسميتها إلا بعد أن يتحقق تصورها الذهني، ولذلك فإن التصور الذهني يسبق التسمية، ونلمس جدلية واضحة هنا في من وجد أولا: الفكر أم اللغة؟ فلا لغة من غير فكر، ولا فكر من غير لغة، وهي مسألة معقدة نسبيا لا يسمح المقام بمناقشتها، ولكن يمكن ملاحظة الفرق بين الاسم كلفظ مادي، والتصور الذهني له، كما يمكننا أن نؤكد أسبقية التصور الذهني للأشياء قبل تسميتها، فنحن عندما نعبر عن شيء ما نريده، إنما نحقق تصوره ذهنيا أولا ثم نختار الألفاظ المعبرة عن ذاك التصور، وهكذا وُجدت اللغة كألفاظ (كصوت أو كتابة)، وبما أننا نتعامل مع الخطاب القرآني كنص مكتوب، فنحن نقع في الجهة المقابلة للمخاطب، بمعنى أن التصور الذهني ليس سابقا للألفاظ بل تالٍ لها، ولا يحصل التصور إلا بعد قراءة النص، وبالتالي فإن النص القرآني عندنا يتجزأ إلى صورتين:

---

* ـــ يعتبر هذا الكلام دليلا على انقسام اللغة إلى حقيقة ومجاز، يقول ابن الأثير: "المخلوقات كلها تفتقر إلى أسماء يستدل بها عليها ليعرف كل منها باسمه من أجل التفاهم بين الناس، وهذا يقع ضرورة لا بد منها؛ فالاسم الموضوع بإزاء المسمى هو حقيقة له، فإذا نقل إلى غيره صار مجازا" المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد: الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، ط. (1995م)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد (ج1/75).

1. صورة مادية تشكلها الألفاظ برموزها؛ وهذا ما اصطلح على تسميته بالدال.

2. صورة ذهنية، أو ما يرتسم في الذهن عند قراءة الدال، وهذا ما اصطلح على تسميته بالمدلول.

فعملية فهم النص القرآني هي عملية عقلية بنائية تقوم على قراءة اللفظ كرمز، ثم استدعاء الشيء المسمى تصورا لا جسما.

ونتساءل هنا: ما مدى وضوح معنى النص؟ وهل المعنى يفرضه النص، أو القارئ، أو هما معا؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول: يمكن استخلاص **ثلاثة أنواع من الفهم**:

1. الفهم البسيط وقد يكفي لتحقيقه مرحلة التلاوة فقط.

2. عمليات التجميع والتقسيم. ويتناول مبهم الدلالة على معناه[1]، الذي يحتاج لقرينة خارجة عنه ليفهم معناه (مصادر خارجية)؛ حيث أن الألفاظ تعرض عليها أحوال مختلفة في موضوعها كلفظة مفردة، أو عند تركيبها في جملة الكلام، فيتولد إبهام في فهمها، هذا الإبهام حاصل من جهات خمس:

إحداها: احتمال الاشتراك.

وثانيها: احتمال النقل بالعرف أو الشرع.

وثالثها: احتمال المجاز.

ورابعها: احتمال الإضمار.

---

[1] ــ أصول التفسير: خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار النفائس، لبنان ــ بيروت ــ، ط. الثامنة (1406هـ/ 1986م)، ص 325.

وخامسها: احتمال التخصيص[1].

3. عمليات الاستدلال من الأشياء المعلومة للوصول إلى الأشياء المجهولة، ويتناول طرق الكشف عن الدلالة وهي أربعة:

إحداها: طريق العبارة.

ثانيها: طريق الإشارة.

ثالثها: طريق الدلالة.

رابعها: طريق الاقتضاء[2].

في هذين النوعين الأخيرين سيحتاج المفسر لتحقيق الفهم إلى مراجعات بين النص القرآني والمصادر المعرفية الخارجية، من أجل دراستها والاقتباس منها، لأن المفسر بعد القراءة سيكتشف عدم كفاية معارفه لحل مشكلات الإبهام في المعنى فيحاول في البداية تنظيم ما لديه من معارف وكشف علاقات جديدة بين عناصرها، فإذا فشل في حل المشكلات باستخدام ما لديه من معارف قبلية حتى بعد إعادة تنظيمها، سيحاول إحداث تغيير جذري في معارفه باستدخال أو اكتساب معارف جديدة تعتبر ضرورية لحل المشكلات المسببة للشعور بعدم الفهم أو عدم انسجام المعنى.

هذه العملية تفترض مراجعات كثيرة ومتعددة بين النص والمصادر الخارجية، وتمثل في حقيقتها **دورا تأويليا ثانيا**.

---

[1] ــ ينظر تفصيلها في المحصول في علم الأصول: لفخر الدين الرازي، الناشر: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ــ الرياض ــ ط. الأولى (1400هـ) ت: طه جابر فياض العلواني، ج1/487.

[2] ــ ينظر تفصيلها في كتاب شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: للتفتزاني سعد الدين مسعود بن عمر الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط. الأولى (1416 هـ - 1996 م)، ت: زكريا عميرات، ج1/ 242 ــ 243..

3 ــ مرحلة الشرح:

يؤدي المفسِّر دور الناقل حيث إنّه يَتوسط بين عالَمين مختلفين؛ عالَم النص وعالَم المفسر، لكن عمله في هذه المرحلة لا يتوقف على النقل فقط، بل يمارس شكلا من أشكال التأويل وصورة من صور الإفهام، ومن هنا تتجدد عندنا مشكلة غرابة الظرف التاريخي للنص، سواء كان المفسر يعتمد النقل فقط (الأثر) أم يعتمد مصادر أخرى خارج النقل، لأن التفسير بالأثر في حقيقته هو نقل وتثبيت لفهمٍ أنتجته خبراتٌ معرفية معينة وسياقات زمكانية محددة.

وبالتالي: كيف لنا أن نأمل في تفسير أحداث جرت في سياقات زمنية ومكانية مختلفة عن عصرنا الحديث؟ كيف لنا أن ننفصل عن عصرنا الحاضر وما يعج به من أحداث سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ووسائط تكنولوجية وفضائيات وانترنت ...وغيرها، لنندمج في عصر لا نعلم من أحداثه إلا السيف والخيل والنبيذ والإماء والجواري والعبيد...؟

هذه المرحلة هي لب عملية التفسير، يحاول المفسر فيها تجميع معنى النص والتعامل معه بالوسائل النحوية واللغوية والتاريخية...وغيرها، ليقدم فهمًا مطابقا للخطاب الإلهي، غير أن عملية التفسير هذه، تفترض مراجعاتٍ متعددة ذهابا وإيابا بين النص والمفسر لتحقيق عملية التطابق، محققة بذلك **دورا تأويليا ثالثا**، يكون فيه الواقع المعرفي والزمكاني للمفسر حاسما ومهيمنا على النص.

ونخلص من خلال اكتشاف تلك الأدوار التأويلية الثلاثة في عملية التفسير، أن تفسير النص القرآني هي عملية تأويلية (هرمنيوطيقية) بامتياز، لا يؤدي المفسر فيها دور المترجم أو الناقل فقط للمعنى، ولكنه يوظف كلَّ خبراته الذاتية والزمكانية في قراءة النص القرآني وتأويله.

وبسبب تلك الأدوار التأويلية التي أكسَبَت النص التفسيري صفات (الحدوث والنسبية)، فإن النص المنتج لا يمكنه اكتساب صفات التجرد والإطلاقية من النص المقدس مهما بلغت درجة صاحبه من التعالي والوثوقية، فإذا أضفنا إلى ذلك عنصر الاختلاف بين واقع النص وواقع التأويل، ازداد عندنا تأكيد الفرق بين النص القرآني المتعالي، المتجرد، المطلق، وبين تفسير النص القرآني الأرضي، الحادث، النسبي.

هذه المقاربة التفكيكية لعملية التفسير فرضت سياقا معرفيا خاصا اتجاه قراءة النص الديني، بتجريد النص من سلطة الفهم وإحالته إلى شيء جامد صامت لا حياة فيه، لتنشأ عن ذلك مشاريع قراءاتية مختلفة للنص تتسم في معظمها بالتمرد والثورة على كل القراءات التي لم تنشأ من فراغ، وتجعل من النسبية ـــ التي تحولت إلى شك ـــ أساسا ومنهجا لها لمناهضة القراءات الوثوقية أو اليقينية.

تلك الثنائية المتمثلة في الشك واليقين التي فرضتها الدراسات الفلسفية والمعرفية في قراءة النصوص، كانت سببا في فرز قراءتين غير محايدتين للنص، تنطلق إحداهما من البحث عن العناصر السالبة فقط في القراءة لتصل حتميا إلى نتيجة قد حددها المنهج مسبقا وهي **التشكيك وزعزعة الثقة بكل الفهوم**، وتنطلق الأخرى من التفتيش عن العناصر الموجبة من أجل إضفاء صفة **اليقينية والمثالية** عليها.

وكانت حصيلة هذين المسلكين غياب الحقيقة، التي تفرضها لغة التواصل بين الملقي والمتلقي، إذ أن عملية التواصل بينهما تفترض رسالةً، ولا يمكن لهذه العملية أن تنجح ما لم يتحقق الاتفاق في اللغة، سواء كانت تلك اللغة كتابية أو صوتية أو إشارية[1]،

---

[1] ـــ ينظر على سبيل المثال كتاب: نظريات التواصل الإنسانية لـــ: ستيفن ليتل جون،
Littlejohn, S. W.,Theories of human communication. 7th edition, Belmont, CA: Wadsworth, 2002.

وبالتالي فإن غياب واقع النص الزمكاني والحالي لا يُفني النص ولا يَسلُبه الحياة وإنما يجرده من عنصر الحركة الذاتية فقط، لأن النص صار يستند في معناه إلى واقع القارئ (الهُنا)، وكلما تغير القارئ تحرك النص من هناك إلى هنا.

والسؤال الذي نطرحه: هل تَفرض تلك الحركة عدم ثبات المعنى وانفتاحه اللانهائي؟

لا شك أن الخطاب في لحظة انتقاله إلى نصٍ يَفقد واقعَ إنتاجه وولادته، لكن النص يظل يحافظ على **خصوصية مصدره وخصوصياته اللغوية التي تُشكل ماهيته**، وتُشكل فعل القول فيه والمعنى معا، وإسقاط فعل التلاوة عليه من قبل القارئ لا يمكن أن يجرده المعنى، بل حتى لو تعسف واستعمل معول التأويل فيه فلن يستطيع صرف الرسالة إلا بمقدار المتشابه منها الذي ينفتح للتأويل، وإلا فَقَدت الرسالة معناها وقُلنا بانعدام لغة التواصل.

فالنّص إذا صامت جامد وليس ميتا، وهو لغةَ تواصلٍ وليس شفرات، إلا أنه فقد بعض مستوياته الخطابية فانفتحت بعض جوانبه على التأويل.

هذه المفاصل في عملية الفهم تُحَدِّد مستوى التأويل في عملية التفسير، وفي ضوئها يصبح ممكنا لمعاني الألفاظ ودلالات النظم في النص الإجابة عن سؤال التطابق الذي كثيرا ما يطرح في مثل هذه المواطن؛ هل يفرض النص على القارئ فهما محددا، ويكرهه على ذلك الفهم إكراها باختياره ألفاظا بذاتها ونسقا بعينه؟ أو أن النص تمثال صامت والقارئ هو الذي يعمل فيه أدواته وخبراته، فيفهم ما يشاء أن يفهمه لا ما يريده النص؟

لقد اتضح لنا فيما سبق أن دلالة النص لها جانبان:

الأول جانب الألفاظ ومعانيها: فالألفاظ وإن كانت لها معان قد جُعلت رمزا

لها، إلا أنها تعتريها حالات تُشتِّت معناها ضمن عدد من المعاني، وتُقَلّب صورها بين الظهور والخفاء، هذه المظاهر المختلفة التي تتمظهر بها الألفاظ، هي التي تحدد المجال الذي يسبح فيه القارئ أو المفسر، ومن ثم فإن اختيار أو ترجيح أحد المعاني المختلفة والمتعددة للفظ يتم ضمن الإطار أو المجال الذي يحدده اللفظ، بمعنى أن الاختيارات التي يتيحها النص للقارئ أو المفسر، محددة وليست منفتحة انفتاحا لا نهائي.

الثاني: جانب دلالة النظم: فالسياقات المختلفة للنظم، تفتح النص على دلالات مختلفة، منها ما هو منطوق بها، ومنها ما هو مسكوت عنها، وقد عرفنا أن طرق الكشف عن كل دلالات النص المحتملة مجتمعة في أربعة طرق (العبارة، الإشارة، الدلالة، الاقتضاء)، فأي دلالة لا تستند إلى إحدى تلك الطرق فهي باطلة فاسدة[1].

فدلالة النظم إذا هي أيضا محددوة العدد، وليست منفتحة انفتاحا لا نهائيا.

وعليه: فإن الحدود التأويلية للنص وانفتاحه على المعاني، مرهونة بما تحتمله ألفاظه من المعاني حال الإفراد والتركيب، وما يحتمله النظم من دلالة، وكل فهم جديد، أو تفسير، أو قراءة للنص، يجب أن يرتكز على ما تقرر سابقا في قواعد الألفاظ والدلالات، وإلا انتفت الرسالة وانتفى التواصل.

لكن الاعتراف بنسبية التأويل لا يعني ضياع الفهم، لأن النص القرآني وإن كان في طبيعته يُواري ويخفي من دلالاته ما يبقيه مفتوحا للنظر والتأمل، إلا أنه يمثل حقيقة واحدة مطلقة لا تتعدد ولا تختلف.

---

[1] ـــ قال التفتزاني في كيفية دلالة اللفظ عل المعنى: "ووجه ضبطه على ما ذكره القوم أن الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتا بنفس النظم أو لا، والأول إن كان النظم مسوقا له فهو العبارة، وإلا فهو الإشارة، والثاني إن كان الحكم مفهوما منه لغة فهي الدلالة أو شرعا فهو الاقتضاء، وإلا فهو التمسكات الفاسدة" شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، ج 1 /242.

والسؤال إذا: كيف نصل إلى حقيقة النص القرآني؟ وهو ما يجرنا إلى البحث عن طرق كشف دلالة النص.

البحث عن الدلالة[1]:

يمكن فرض عدة فرضيات للكشف عن الدلالة:

1. القارئ هو مقياس كل شيء (نظرية السوفيسطائيين عن الحقيقة)، باعتبار أن الدلالة هنا اختيار يقوم به الإنسان بحيث يتطابق مع ما استوعبه فهمه، فهي إذا تمثل الدلالة الحقيقية، ولا دلالة للألفاظ إلا ما فهمه الإنسان، هذا الطرح يجعل النّص متعدد الدلالات بل يقبل حتى المتناقضات، ما دامت الدلالة مرتبطة بالإنسان وليس بالنص.

2. الدلالة واحدة وثابتة لا تتغير ما دام النص ثابتا، ولكنها مفارقة للنص بحيث لا يمكن الوصول إليها إلا بالتجرد من ربق معاني الألفاظ وأسرها، لأن الألفاظ ما هي إلا ظلال لا تدل على الدلالات على وجه الحقيقة.

والذي يستشكل علينا هنا، كيف تتطابق تلك الدلالة الصورية الإشارية، مع الألفاظ ذات المعاني المتعددة الواقعية؟

3. الدلالة ليست مفارقة للنص ولا توجد خارجه ولا بعيدة عنه لأن الدلالات لا تقوم بنفسها من غير ألفاظ تدل عليها، ولا يمكن التخاطب من غير ألفاظ، وبالتالي يجب الجمع بين ماهية الألفاظ وصورتها للوصول إلى المعنى الثابت منها، وهي الدلالة الحقيقية، غير أن عملية المعرفة هنا وإنتاج الدلالة تتأثر بتدخل الألفاظ ذات المعاني المتعددة والمتغيرة، وبالتالي سيفضي الاعتماد على الألفاظ وحدها إلى الشك في صدق الدلالة، ولتجاوز هذه المشكلة يمكن القول بقول رابع.

---

[1] ــ تنظر هذه المسألة مفصلة في أطروحتي للدكتوراه "أثر الواقع الاجتماعي في التفسير في العصر الحديث ــ تفسير المنار نموذجا ــ" ص 160.

4. الدلالة إنتاج عقلي محض يختص بها العقل وحده، ولإنتاج هذه الدلالة العقلية بعيدا عن تأثير الألفاظ ومعانيها المتغيرة والمتعددة، يجب إعادة تفكيك النص وإعادة بنائه بناء عقليا، فالدلالة إذا هي ما ينتهي إليه العقل لا ما تمدنا به الألفاظ.

ولكن هذا الطرح يواجه إشكاليةً مُلازِمة وهي إشكالية المطابقة؛ فإذا صارت الدلالة عقلية خالصة كيف يمكن أن نطابق بينها وبين الألفاظ، بعبارة أخرى: أي معنى تكون تلك الدلالة مطابقة له؟ فإذا اعتمدنا معنى من المعاني المختلفة والمتعددة، تكون الدلالة قد استمدت معناها من الألفاظ وليس من العقل الخالص.

5. لفك هذه العقدة التي فرضتها علينا إشكالية مطابقة الدلالة العقلية، للدلالة اللفظية، يمكننا القول بأن الدلالة لا توجد في العقل وحده ولا في الألفاظ وحدها على نحو جاهز، بل يتم بناؤها من الألفاظ بالعقل؛ فكل خطاب يبتدئ بالألفاظ، فالألفاظ تزودنا بمادة المعرفة، أي كل ما يتعلق بالخطاب من أسماء وأفعال وأزمنة وأمكنة، وصفات...وغيرها، لكنها تبقى مجرد معطيات مفككة غير منتظمة، وهنا يتدخل العقل بما يتضمنه من مفاهيم وخبرات، ليعطي تلك المعاني طابعا منظما باستعمال مجموعة من المفاهيم والعلاقات والروابط؛ فعقل الإنسان ليس لوحا جامدا تكتب عليه الألفاظ إرادتها المطلقة، بل هو عضو نشيط يسبك ويحيك المعاني إلى دلالات، عضوٌ يحيل المعاني المشوشة وغير منظمة إلى وحدة دلالية منظمة ومرتبة.

هكذا يمكن لمشكلة تطابق الدلالة العقلية مع الدلالة اللفظية أن تزول في ظل انتظام معاني الألفاظ لإنتاج الدلالة، لكن هذه النظرة ليست كافية لوضع تصور عام للدلالة، فهل الدلالة التي تنتج عن تنظيم العقل لمعاني الألفاظ هي دلالة قطعية يقينية بحيث تفيد العلم المطلق؟

للإجابة عن هذا السؤال يأتي الطرح السادس.

6. كل دلالة يتوصل إليها سواء بالعقل وحده أم بالألفاظ أم بهما معًا، فهي دلالة نسبية لا تمثل العلم المطلق، فما نتوصل إليه من دلالة اليوم، فإنما ذلك بحسب المناهج المتاحة والمعطيات والوسائل المتوفرة، لكن مع تطور المعارف والمناهج وتوفر أدوات ووسائل أفضل، فإن بعضا من تلك الدلالات قد يتغير، لأن التطور المعرفي للبشر يكشف أخطاء في استنباط بعض الدلالات فيعمل على تصنيفها وترتيبها من جديد.

7. بالنسبة للنص القرآني، لا يمكن أن تتعارض دلالته مطلقا مع العقل، لأن النص هنا من عند الله قال ﷻ: "أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾" النساء:٨٢ وأي دلالة أدت إلى معارضة العقل فنحن نشك في صحة إنتاجها، إذ لا تعارض بين الخطاب القرآني والعقل.

واستنادا إلى ما تقدم يمكن استخلاص الخصائص التالية للنص، يكون لها الأثر البالغ في عملية التأويل:

1. كل خطاب أو نص يمثل رسالة من الملقي إلى المتلقي.
2. لكل خطاب أو نص دلالة واحدة مقصودة.
3. يشترط لنجاح التواصل بين الملقي والمتلقي اتحاد ا للغة بينهما.
4. الدلالة لا توجد في الألفاظ والتراكيب ولا هي بعيدة عنها في عقل القارئ وخبراته، بل يتم إنتاجها وفق مرحلتين:

ـــ الأولى: تنسيق وإدراك المعاني التي ينطق بها النص (الدلالة اللفظية أو النظم).

ـــ الثانية: وهي مرحلة ترتكز على المرحلة الأولى، وفيها يتم تطبيق أنواع الرأي والمعرفة عليها حتى نخرج بمدركات (الدلالة العقلية).

5. الدلالة وإن كان مصدرها ذهن المؤلف وفكره ، إلا أنها قد انتقلت وتمثلت في شكل خطاب صوتي أو مكتوب، بحيث صارت الألفاظ دالة على المدلول، وبالتالي

إذا ظهر النص في شكله المادي فلا يهم بعدها حياة المؤلف أو موته، لأن الدلالة صارت ترتبط بالألفاظ والعقل، وليس بالمؤلف، غير أن العلم بالضرف الزمكاني يساهم بشكل عميق في إنتاجها واستنباطها.

6. لا دلالة مطلقة فكلها نسبية، إذ قد يفضي الفهم إلى الخطأ في الدلالة أو الكشف عن جزء منها فقط.

7. تأويلية النص أو نسبية الدلالة لا يعني انتفاء المعنى، ولا انفتاح النص على عدد لا متناهي من الدلالات، فالتأويل مقيد بأمرين:

ـــ الأول: الألفاظ ومعانيها (أي تطابق الدلالة مع الألفاظ)

ـــ الثاني: قوانين العقل وبراهينه (صحة المقدمات والنتائج).

والقول بانفتاح النص اللامحدود للدلالات هو قول سوفيسطائي غير علمي، إذ يلغي الألفاظ ومعانيها والعقل وبراهينه المنطقية، ويجعل اختيار الدلالة مرتكزا على الأمزجة والأهواء.

هذا الطرح فيما يخص الكشف عن المعنى، يجعل من عملية تفسير النص القرآني الكريم عملية تأويلية (هرمنيوطيقية) بحتة، لكنه لا يسمح بانفتاح المعنى انفتاحا لا نهائيا، لأن المعنى ينضبط باستحضار خصوصيات المؤلف ومعاني الألفاظ وقوانين العقل ولغة التواصل، وهو الحقل المعرفي الذي يتولد فيه الفهم؛ غير أن فهم النص يعتمد على مدى العلم بالمؤلف، ووضوح الألفاظ وتراكيبها، وعلى إتقان طرق الكشف عن دلالة النظم، وبقدر ذلك تكون قوة الفهم.

فهرس المصادر والمراجع:

1.القرآن الكريم

2.**أثر الواقع الاجتماعي في التفسير في العصر الحديث ــ تفسير المنار نموذجا ــ:** شبايكي الجمعي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بقسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ــ قسنطينة ــ الجزائر، 2010م.

3.**أصول التفسير:** خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار النفائس، لبنان ــ بيروت ــ، ط. الثامنة (1406هـ/ 1986م)

4.**التعليقات على شرح العقائد العضدية:** جمال الدين الأفغاني، الناشر: مكتبة الشروق الدولية، مصر ــ القاهرة ــ ط. الأولى (1423هـ / 2002م)، إعداد وتقديم: سيد هادي خسروشاهي

5.**تفسير المنار:** محمد رشيد رضا، الناشر: لهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة النشر: (1990م).

6.**الحيوان:** للجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، الناشر دار الجيل، لبنان ــ بيروت ــ(1416هـ - 1996م)، تحقيق عبد السلام محمد هارون

7.**شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه:** التفتزاني سعد الدين مسعود بن عمر، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط. الأولى (1416 هـ - 1996 م)، ت: زكريا عميرات

8.**فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامر:** لعادل مصطفى، ط. رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ــ مصر ــ الطبعة الأولى (2007)

9.**قصة الفلسفة:** ول ديورانت، مكتبة المعارف، لبنان ــ بيروت ــ، الطبعة السادسة (1408هـ/1988م) ترجمة فتح الله محمد المشعشع

10. **اللغة والتأويل مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي:** عمارة ناصر، دار الفرابي، بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (1428هـ/2007م).

11. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:** ابن الأثير أبي الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد: الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، ط. (1995م)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد

12. **المحصول في علم الأصول:** لفخر الدين الرازي، الناشر: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ــ الرياض ــ ط. الأولى (1400هـ) ت: طه جابر فياض العلواني

13. **مدخل إلى علم الكلام الجديد:** محمد مجتهد شبستري، في حوار معه حول كتابه (هيرمنيوطيقا الكتاب والسنة)، الناشر: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ــ بيروت ــ تاريخ النشر 1421هـ/2000م

14. موسوعة لالاند الفلسفية.

15. نصوص في علوم القرآن: النزول: علي الموسوي الدارابي؛ إشراف: محمد واعظ زاده الخراساني، مجمع البحوث الإسلامية: مشهد ـــ إيران ـــ، 2002 .

16. **نظرية فعل الكلام عند الكاتبين أوستين وسيرل**. بول ريكور: من النص إلى الفعل أبحاث التأويل، دار الأمان، المغرب ـــ الرباط ـــ ط. الأولى (1425هـــ/2004م) ترجمة محمد برادة وحسان بورقية.

17. **نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال**: حسين خمري، منشورات الاختلاف، الجزائر ـــ الجازائر العاصمة ـــ الطبعة الأولى (1428هـــ ـــ 2007م)،

18. Littlejohn, S. W.,Theories of human communication.7th edition, Belmont, CA: Wadsworth, 2002.